هل في القرآن حروف زائدة؟

الزيادة نوعان زيادة لفائدة ، وزيادة لغير فائدة . أما النوع الثاني فمتفق على خلو القرآن الكريم منه ، وأما النوع الأول فقد اختلفت فيه الآراء قديماً وحديثاً ، فمن مثبت ومن ناف .

وإني أعرض هنا ما يعطي فكرة واضحة عن آراء العلماء واختلافاتهم ، وتوجيهاتهم .

يرى أكثر النحاة من بصريين وكوفيين أن الزيادة واقعة في القرآن الكريم ويشايعهم في ذلك كثير من المفسرين .

قالوا : والحروف التي زيدت في القرآن خمسة عشر حرفاً .

١ – إذ . ومثلوا بقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة : ٣٠] وبقوله سبحانه : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ [لقمان : ١٣] .

قال ابن هشام في المغنى بعد أن ذكر معاني (إذ) : (وذكر لإذ معنيان آخران أحدهما التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن قتيبة ، وحملا عليه آيات منها : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ ، والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية ، وليس القولان بشيء ، واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة) .

٢ – إذا . ومثل له بقوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ أي انشقت السماء ، كما قال : ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ ويبدو أن هذا القول غير مشهور ، بل غير مسلم .

٣ – إلى . قال ابن هشام في المغنى في معاني إلى : (الثامن : التوكيد ، وهي الزائدة . أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : ﴿... أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم : ٣١] ، بفتح الواو . وخرجت على تضمن تهوى معنى تميل ، أو أن الأصل تهوى بالكسر ، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً كما يقال في رضي رضا ،

وفي ناصية ناصاة ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل).

واكتفى الزمخشري في كشافه بذكر القراءة ، وتخريجها على تضمين تهوى معنى تنزع ، وتبعه أبو السعود في تفسيره إلا أنه زاد أن تهوى يضمن معنى الشوق .

٤ – أم . ومثلوا لها بقول الله تعالى : ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾ [الزخرف : ٥١ – ٥٢] والتقدير : أفلا تبصرون أنا خير .

قال ابن هشام : (الثالث : أن تقع زائدة . ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ أن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير . والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جُوَيَّة :

يا ليت شعري ولا منجي من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

والمفسرون يجعلون (أم) ، بمعنى (بل) على أنها منقطعة ، أو يجعلون (أنا خير) واقعة موقع تبصرون كأنه قال : أفلا تبصرون أم تبصرون . من إقامة السبب مقام المسبب وأم حينئذ متصلة .

٥ – إن . ومثلوا لها بقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأحقاف : ٢٦] قال ابن هشام : (وخرج جماعة على إن النافية قوله تعالى ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[1] ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾[2] وعلى هذا فالوقف هنا ، وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ وقيل: زائدة ، ويؤيد الأول ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام : ٦] كأنه إنما

١– من قوله تعالى : ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء : ١٧].

٢– تمام الآية : ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف : ٨١].

عدل عن (ما) لئلا يتكرر فينقل اللفظ . وقيل : بل هي في الآية بمعنى قد ، وإن من ذلك : ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ [الأعلى : ٩] .

وذكر الزمخشري في الآية وجهين أن تكون (إن) نافية ، والمعنى : مكناكم فيما مكناكم فيه ، والثاني أن تكون صلة . قال : (مثلها فيما أنشده الأخفش :

يرجـــى المرء ما أن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

وتؤول بأنا مكناهم في مثل ما مكناكم فيه . والوجه الأول . ولقد جاء عليه غير آية في القرآن : ﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا﴾ [مريم : ٧٤] . ﴿كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِنۡهُمۡ وَأَشَدَّ قُوَّةٗ وَءَاثَارٗا﴾ [غافر : ٨٢] .

وشرح أبو السعود هذا الوجه فقال : (وإن نافية أي في الذي أوفى شيء ما مكناكم فيه من السعة والبسطة وطول الأعمار ، وسائر مبادئ التصرفات كما في قوله تعالى : ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾ .

[هذا والبيت الذي ذكره الزمخشري لجابر بن رالان الطائي . وقيل لإياس بن الأرتّ] .

٦ – أن (بفتح الهمزة) في قوله تعالى : ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا سِيٓءَ بِهِمۡ وَضَاقَ بِهِمۡ ذَرۡعٗا﴾ [العنكبوت : ٣٣] وفي قوله سبحانه : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾ [يوسف : ٩٦] وقوله عز وجل : ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَا﴾ [البقرة : ٢٤٦] وقوله سبحانه : ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم : ١٢] جاء في المغنى : (وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم ، وجعل منه : ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ . وقال غيره : هي في ذلك مصدرية ، ثم قال: ضمن مالنا معنى متعنا . وفيه نظر ، لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول به ، ولأن الأصل أن لا تكون زائدة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل ومالنا في أن لا نفعل كذا ... ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر

الزوائد . وقال أبو حيان : وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال في قوله تعالى : ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [هود : ٧٧] دخلت أن في هذه القصة ، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [هود : ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً على أن الإساءة كانت تعقب المجيء فكانت مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول . وقال الشَّلَوبين : لما كانت أن للسبب في جئت أن أعطى أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه ، وكذلك في قولهم : أما والله أن لو فعلت لفعلت أكدت أن ما بعد لو ، وهو السبب في الجواب . وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين . انتهى .

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه : (أن) صلة أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهي .

وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ، لإطباقهم على أن الزائدة يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول ، وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك . ثم إن قصة الخليل التي فيها ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ ليست في السورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ بل في سورة هود ، وليس فيها (لَمَّا) .

ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء ، وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت ؟ إذ الجواب فيها : قالوا إنا مهلكو أهل هذه القرية . ثم إن التعبير بالإساءة لحن لأن الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءة ، وهي عبارة الزمخشري) . انتهى كلام ابن هشام في المغنى .

وتعقيب ابن هشام على أبي حيان فيه شيء من العنف ، ذلك أنه يبعد أن ينسب أبوحيان إلى الزمخشري أنه قارن بين الآيتين ، ويكون هذا محض اختلاف ،

فلعل أبا حيان رأي هذه المقارنة في كتاب آخر غير تفسير الكشاف ، ثم إن أبا حيان لم يقل إن الآية في قصة إبراهيم والآية في قصة لوط جاءتا في سورة واحدة حتى يعترض عليه بأن قصة الخليل في سورة (هود) .

والذي رأيته المقارنة بين الآيتين في شأن لوط في سورتي هود والعنكبوت ذكر مجد الدين الفيروز أبادي في كتابه (بصائر ذوي التمييز) هذه المقارنة : قال : قوله ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ وفي هود ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ﴾ بغير أن ، لأن لما يقتضي جواباً ، وإذا اتصل به (أن) دل على أن الجواب وقع في الحال من غير تراخ ، كما في هذه السورة (العنكبوت) ، وهو قوله : ﴿سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ . ومثله في يوسف : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ وفي هود اتصل به كلام بعد كلام إلى قوله: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ فلما طال لم يحسن دخول أن) [1] .

وكأن (المجد) يريد أن يقول : إن المساءة وقت مباشرة عقب المجيء كما تدل عليه آية (العنكبوت) أما فيما تدل عليه آية هود فإن الحديث مع الكلام وطوله أخر وقوع المساءة في نفسه ، فلما كان لا يراد الوقوع في الحال لم تذكر (أن) في آية هود ، وذكرت في آية العنكبوت لهذا الغرض .

وهو كلام يقبل على علاته .

أولاً : لأن الذي وقع للوط أمر واحد . وهو إنما سيء عقب مفاجأتهم له ، أو تأخرت **المساءة فلابد أن يكون المراد في الآيتين واحداً** .

ثانياً : لأن آية هود ذكرت لما وشرطها وجوابها قبل أن يحدث كلام بين الملائكة ولوط: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ ثم بعد ذلك ذكر مجيء قومه إليه ، ومحاورته معهم ، وقول الملائكة له ، ﴿إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ فهذا الكلام الطويل ذكر بعد أن أخبر الله سبحانه أن لوطاً سيء بهم وضاق بهم ذرعاً .

١- جـ١ ص ٣٦٣

فهل أراد أبو حيان أن يقارن بين هاتين الآيتين ، أو أراد أن يقارن بين الآية في شأن لوط كما وردت في سورة العنكبوت ، والآية في شأن إبراهيم كما وردت في سورة هود لكن هذه الآية ليس فيها (لما) . بل هي : ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾ . لكن الآية المتعلقة بإبراهيم في سورة العنكبوت فيها (لما) . ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ۖ﴾ .

فيبدو أن أبا حيان أراد أن يقارن بين الآيتين في سورة العنكبوت فسبق قلمه فأكمل آية العنكبوت في قصة إبراهيم بما جاء في آية هود . ومثل هذا قد يقع لكبار العلماء .

ولقد يستبعد الإنسان أن ينسب عالم كبير كأبي حيان إلى الزمخشري كلاماً لم يقله ، وكان يمكن أن ينسبه إلى نفسه ، وإن كان الذي بين أيدينا في تفسير الزمخشري هو ما قاله ابن هشام ، وقد نقل النسفي – على عادته – كلام الزمخشري بنصه .

بقى تعبير أبي حيان (بالإساءة) بدل (المساءة) . والخطب فيها سهل فالإساءة سبب المساءة ، وكان يمكن لابن هشام أن يلتمس لصنيع أبي حيان وجهاً .

والذي نخلص منه بعد كل هذا الأخذ والرد أن (أن) هنا زائدة ، وأنها زائدة للتوكيد ، ولا يكاد يسلم الرأي الذي نسبه أبو حيان للزمخشري والذي ذكره الفيروز أبادي .

****

وقد ذكر الفخر الرازي في آية يوسف : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ أنَّ في (أن) قولين : (الأول) أنه لا موضع لها من الإعراب ، وقد تذكر تارة كما ههنا ، وقد تحذف كقوله : ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ﴾ . والمذهبان جميعاً موجودان في أشعار العرب . (والثاني) قال البصريون : هي مع (ما) في موضع رفع بالفعل المضمر تقديره : فلما ظهر أن جاء البشير ، أي ظهر مجيء البشير ، فأضمر الرافع .

ويبدو على هذا الرأي الأخير التكلف ، ثم أين حرف (ما) هنا ؟

٧ – الباء . في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥] . ﴿وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم : ٢٥] ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج : ١٥] . ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج : ٢٥] . ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾ [القلم : ٥ ، ٦] . ﴿وَٱلَّذِين كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس : ٢٧] . ﴿وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

وممن ذكروا أن الباء قد تزاد ابن قتيبة ، في (تأويل مشكل القرآن) قال : والمعنى إلقاؤها ، وذكر في التمثيل لزيادتها بعض هذه الآيات ، وأورد كذلك قول الله تعالى : ﴿تَنْبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون : ٢٠] ، وذكر قول الأعشى :

ضمنت برزق عيالنا أرماحُنا

وقول (النابعة الجعدي) :

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

ثم ذكر من الآيات أيضاً قول الله تعالى : ﴿تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة : ١] ، وقوله تعالى : ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق : ١] أي اسم ربك .

وكذلك ذكر ابن هشام في المغنى من معاني (الباء) التوكيد ، قال : وهي الزائدة ، وذكر أن زيادتها في ستة مواضع ، منها في فاعل كفى نحو : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ونقل عن الزجاج قوله : دخلت لتضمن كفى معنى اكتف . قال ابن هشام ، وهو من الحسن بمكان ، وهو بذلك يقول بأصالتها .

قال : مما تزاد فيه الباء المفعول نحو : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وهزي إليك بجذع النخلة ، فليمدد بسبب إلى السماء ، ومن يرد فيه بإلحاد ، فطفق مسحا بالسوق ، أي يمسح السوق مسحاً ، ويجوز أن يكون صفة أي مسحاً واقعاً بالسوق... وقيل : ضمن تلقوا معنى تفضوا ، ويريد معنى بهم . وهو بذلك يخرج الباء في الآيتين : ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، ومن يرد فيه بإلحاد . على أنها أصلية .

قال الشيخ الأمير صاحب الحاشية على المغنى : (وسكت المصنف عن تخريج : وهزي إليك بجذع النخلة ، فليمدد بسبب إلى السماء . فأما الثانية فلم أر من تعرض فيها لغير الزيادة ، وأما الأولى فقال في الكشاف بعد ذكر الزيادة ما معناه : يحتمل أن نزل (هزي) منزلة اللازم ، وإن كان متعدياً ، ثم عداه بالباء كما يعدى اللازم ، والمعنى: افعلي به الهز ، ولك أن تقول نظيره في الثانية أي ليفعل به المد) ثم علق على ما نقله الشارح عن المبرد من أن رطبا مفعول هزي ، وباء بجذع النخلة للاستعانة ، بأنه لايخفى ما فيه من التكلف بتأخير ما في حيز الأمر عن جوابه وإهمال تساقط مع أنه العامل في بادئ الرأي .

وقد عرض الزمخشري رأي المبرد ، فقال : (وعن المبرد جواز انتصابه أي رطباً بهزي وليس بذاك) .

وعبارة الزمخشري : (والباء في بجذع النخلة صلة للتأكيد كقوله تعالى : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة أو على معنى افعلي الهزية) .

ونقل صاحب المغنى عن سيبويه أن الباء في قوله تعالى : ﴿بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ زائدة.

وقال صاحب الكشاف : (والباء مزيدة أو المفتون مصدر كالمعقول والمجلود أي بأيكم الجنون ، أو بأي الفريقين منكم الجنون) .

وذكر الفخر الرازي أن كون الباء صلة زائدة هو رأي الأخفش وابن قتيبة وأبي عبيدة.

قال : والفراء طعن في هذا القول ، وقال : إذا أمكن فيه بيان المعنى الصحيح من دون طرح الباء كان ذلك أولى .

وذكر أن اختيار الفراء والمبرد أن المفتون هنا بمعنى الفتون ، وهو الجنون والمصادر تجيء على المفعول كالمعقود والميسور بمعنى العقد واليسر ، قال : وهذا قول الحسن والضحاك ورواية عطية عن ابن عباس .

قال ابن هشام والرابع (من مواضع زيادة الباء) الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو : ليس زيد بقائم . ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [1] ..... وموجب

١- ورد كثيراً في القرآن الكريم . منها في البقرة آية ٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠ ١٤٤ ، ١٤٩ .

فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ، ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[1] .

قال : والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر .

وقال الفراء : في قوله : ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ وجهان : الأول : أن يكون التقدير فلهم جزاء السيئة بمثلها . كما قال : ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ أي فعليه . والثاني: أن يعلن الجزاء بالباء في قوله بمثلها . قال ابن الأنباري : وعلى هذا التقدير الثاني فلابد من عائد الموصول .والتقدير : فجزاء سيئة منهم بمثلها[2] .

٨ – الفاء . في قوله تعالى : ﴿هَـٰذَا وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ﴿٥٥﴾ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿٥٦﴾ هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴿٥٧﴾﴾ [ص : ٥٥ – ٥٧] .

قال في المغنى عن الفاء : تكون زائدة ، دخولها في الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقاً .. وحمل عليه الزجاج : ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ .وقال ابن برهان : تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً .

(يريد بأصحابه البصريين ما عدا سيبويه) .

والمانعون لزيادة الفاء قالوا في الآية إن الخبر حميم ، وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب يفسره فليذوقوه ، مثل : وإياي فارهبون ، وعلى هذا فحميم بتقدير هو حميم .

قال الدماميني في التخريج الأول : ولا تكون زائدة لئلا يقع فيما فرَّمنه ، ولا للعطف على جملة : هذا حميم لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر ، وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، فتكون رابطة لشرط محذوف ، والشرط والجزاء معترض ، أي ، وإذا كان كذلك فليذوقوه .

---

١ – يونس٢٧ والآية : ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾.

٢ – التفسير الكبير للفخر الرازي جـ١٧ ص ٨١ .

قال الأمير في حاشيته بعد أن أورد كلام الدماميني : ولعل الأوضح أن التقدير: إن لم يؤمنوا الآن فليذوقوه يوم القيامة .

ثم قال ابن هشام : الفاء في نحو : ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ زائدة عند الفارسي وفيه بعد .

وصنيع الزمخشري في تفسير آية (ص) يشير إلى أنه لا يرى إلا أصالة الفاء ، فقد ذكر لها تخريجات كلها تشعر بأنها أصلية . قال : (هذا حميم فليذوقوه ، أو العذاب هذا فليذوقوه ، ثم ابتدأ فقال : هو (حميم وغساق) ، أو هذا فليذوقوه بمنزلة فإياي فارهبون ، أي ليذوقوا هذا فليذقوه) .

٩ – في . في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ذكر ذلك ابن هشام في المغنى ، ونسبه إلى (بعضهم) .

وصنيع الرازي يشير إلى الأمرين وإن كان أقرب إلى القول بالزيادة للسر البلاغي الذي ذكره ، قال : (ولفظة (في) في قوله : ﴿ٱرۡكَبُواْ فِيهَا﴾ لا يجوز أن تكون من صلة الركوب ، لأنه يقال : ركبت السفينة ، ولا يقال : ركبت في السفينة ، بل الوجه أن يقال: مفعول اركبوا محذوف ، والتقدير : اركبوا الماء في السفينة .

وأيضاً يجوز أن تكون فائدة هذه الزيادة أنه أمرهم أن يكونوا في جوف الفلك لاعلي ظهرها ، فلو قال : اركبوها : لتوهموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة) .

ولم يعرض الزمخشري للفظ «في» في هذه الآية .

أما المفسر أبو السعود فكلامه يرد على الرازي ، وإن لم يذكره ، فإنه قال (الركوب يتعدى بنفسه ، واستعماله ههنا بكلمة «في» ليس لأن المأمور به كونهم في جوفها لا فوقها كما ظن) .

وهذا رد صريح لكلام الرازي .

وحجة أبي السعود أن أشهر الروايات أنه عليه السلام جعل الوحوش ونظائرها في البطن الأسفل ، والأنعام في الوسط وركب هو ومن معه في الأعلى .

وذكر أن معنى الركوب العلو على شيء له حركة ، فإن كانت الحركة إرادية كما هي في الحيوان تأتي المادة على أصلها ، فيقال : ركبت الفرس ، وعليه قوله تعالى : ﴿وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا﴾ [النحل : ٨] وإن كانت غير إرادية يلوح بمحلية المفعول بكلمة (في) ، فيقال : ركبت في السفينة ، وعليه الآية الكريمة ، وقوله عز قائلاً : ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ﴾ [العنكبوت : ٦٥] وقوله تعالى : ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ [الكهف : ٧١] .

وتَفرِقتُه بين النوعين جميلة ، ولكن يسأل : لم خص النوع الثاني بفي ؟ فلا يوجد سر بلاغي إلا ما قاله الرازي .

ثم ما هذه الروايات التي يعتمد عليها في رد تخريج بلاغي جميل ؟ وما مبلغها من الصحة ؟

إن مثل هذه الروايات ما لم يأت بها خبر صحيح لا قيمة لها ، وهي زيادة على ما في النص الكريم ، فرفضها أولى من قبولها .

١٠ – الكاف في قوله تعالى : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١].

وقد قيل كلام كثير حول هذه الآية الكريمة في القديم وفي الحديث .

والقائلون بزيادة الكاف يحتجون بأن القول بأصالتها يلزم عليه المحال ، وهو ثبوت مثل لله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وبأنه يلزم عليه التناقض لأن الله مثل مثيله ، ولذلك قال الأكثرون : التقدير ليس شيء مثله . قال ابن جني : وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً .

وقال جماعة من العلماء بأصالة كاف التشبيه . واختلفوا بعد ذلك في تفسير الآية الكريمة فقال فريق : إن لفظة مثل زائدة لئلا تتصل الكاف بالضمير والمراد ليس كهو شيء أى ليس كالله شيء ونظَّروا بقوله تعالى : ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْ﴾ [البقرة : ١٣٧] أي بما آمنتم به ، فلفظة مثل زائدة في الآيتين . وقد ذكر

ذلك جمع من المفسرين ، ولكن ابن هشام في المغنى رد هذا القول محتجاً بأن زيادة الاسم لم تثبت ، وبأن القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم .

ومع أنه نقل أن زيادة (مثل) في قوله تعالى : ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ تؤيدها قراءة ابن عباس : «بما آمنتم به » ذكر لها تأويلات .أن يراد بالمثل محمد ﷺ ، أو أن الباء زائدة ، أي آمنوا إيماناً مثل إيمانكم . وقيل (مثل) للقرآن ، و(ما) للتوراة، ويكون المعنى: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم .

ومن التخريجات في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أن يكون مثل بمعنى ذات أو بمعنى صفة .

وعند الزمخشري أنه طالما المقصود بهذا التعبير الكناية ، فسواء قيل ليس كمثله شيء، أو قيل ليس كالله شيء ، فالمعنى واضح ، ونص عبارته – كما في الكشاف :

(قالوا مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية ، لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده ، وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربي : العرب لا تخفر الذمم كان أبلغ من قولك : أنت لا تخفر الذمم ، ومنه قولهم : أيفعت لداته ، وبلغت إثراً به يريدون إيفاعه وبلوغه .. فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ، ليس كالله شيء ، وليس كمثله شيء إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها ، وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله عز وجل : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة : ٦٤] فإن معناه : بل هو جواد من غير تصور ، ولا بسط لها ، لأنها وقعت عبارة عن الجود ، لا يقصدون شيئاً آخر ، حتى أنهم استعملوها فيمن لا يد له ، فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له) [1] .

وأشار الزمخشري أيضاً إلى القول بزيادة الكاف لكنه صدره بقوله : (ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتوكيد) وواضح من هذا الأسلوب أنه لا يرى زيادة

١- جـ٣ ص ٣٩٩ ، الطبعة الأولى .

الكاف لكنه – في الحقيقة – لم يتعرض لأصل المشكلة ، وهي أن القول بأصالة الكاف يثبت مثلاً لله تعالى ، الأمر الذي دعا أكثر العلماء إلى القول بزيادة الكاف .

ولا يكفي أن يقول الزمخشري : إنه لا فرق بين أن تقول ليس كالله شيء وبين أن تقول ليس كمثله شيء ، لأنه يقال : المقارنة تكون بين ليس كالله شيء وليس مثله شيء أما ليس كمثله ، فهو موضع الأشكال .

وكأن المفسر أبا السعود تنبه إلى ما في كلام الزمخشري من الإجمال فقال : (إذا نفى عمن يناسبه كان نفيه عنه أولى) ولكن هذا أيضاً لم يزد على أن ردد نفي التعبير ، فإن قوله عمن يناسبه إثبات لمناسب له . وهو موضوع المسألة – كما يقولون ـ .

وقد حاول بعض الكتاب المحدثين [1] أن يلقى ضوءاً على فهم الآية ، بعد أن لخص المسألة ذاتها تنحصر في القول بزيادة الكاف ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، فراراً من المحال العقلي ، إذ رأوا أنها حينئذ تكون نافية الشبيه عن مثل الله ، فتكون تسليماً بثبوت المثل له سبحانه .

قال : (وقليل منهم) من ذهب إلى أنه لا بأس ببقائها على أصلها ، لأن نفي مثل المثل يتبعه في العقل نفي المثل أيضاً .

ويقول : لو كان هنا مثل لله لكان لهذا المثل مثل قطعاً ، وهو الإله الحق نفسه فإن كل متماثلين يعد كلاهما مثلاً لصاحبه ، وإذا لا يتم انتفاء مثل المثل إلا بانتفاء المثل . وهو المطلوب .

وفي هذا الكلام مغالطة واضحة ، ذلك أن المطلوب ليس هو انتفاء مثل المثل بانتفاء المثل ، وإنما المطلوب هو أن نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل .

وأما قوله : لو كان هناك مثل لله لكان لهذا المثل مثل قطعاً ، وهو الإله الحق نفسه فلا يتجه لأن الذي هنا أصل ، ومثل لهذا الأصل ، ولا معنى للرجوع بالقول أن الأصل مثل لمثله .

---

١ – هو المرحوم الدكتور محمد عبدالله دراز في كتابه (النبأ العظيم) ص ١٢٧ وما بعدها .

ولا يزال الإشكال قائماً وهو أن نفي مثل مثل الله يثبت هذا المثل ولا ينفيه وهو المحال العقلي الذي دعا (أكثر أهل العلم) إلى القول (بوجوب زيادة الكاف) هنا.

لكن هذا المؤلف وضح وجوب بقاء هذا لحرف على أصالته من طريقين :

الأول : أنه لو قيل : (ليس مثله شيء) لكان ذلك نفياً للمثل المكافىء ، وهو المثل التام المماثلة فحسب ، وإذاً لدب إلى النفس دبيب الوساوس والأوهام أن لعل هناك رتبة لا تضارع رتبة الألوهية ولكنها تليها ، وأن عسى أن تكون هذه المنزلة للملائكة والأنبياء ... فكان وضع هذا الحرف إقصاء للعالم كله عن المماثلة وعما يشبه المماثلة ، وما يدنو منها .

وهذا كلام يفترض أن من الكلمات اللغوية ما هو غير محدد المعنى ، فنحن نعرف أن مثل الشيء هو المماثل له في كل شيء ، فإذا كان ماثلاً له في بعض الصفات قيل هو مثله في كذا ، ولا يطلق الكلام إلا إذا أريد المبالغة ، فإذا نفى المثل كان معناه نفي المماثل من جميع الوجوه ، ولا يدخل فيه توهم أن هناك مماثلاً في صفات خاصة ، أو في أشياء خاصة .

يبين ذلك أن القرآن الكريم حين تحدى العرب أن يأتوا بسورة من مثله لم يدخل في وهم أحد أنه يجوز أن يجيئوا بسورة تقرب منه في البلاغة ولا تماثلة مماثلة تامة ، فلفظ (المثل) معروف المعنى عند العرب .

ثم كيف كان هذا الحرف دالاً على أنه (ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلاً لله ، فضلاً عن أن يكون مثلاً له على الحقيقة)؟ لم يبين لنا الكاتب وجه هذه الدلالة ، فكل ما يدل على هذا الحرف على القول بأصالته أن الآية نفي لمثل مثل الله تعالى ، كأنه قيل : ليس مثل مثل الله شيء أما أنه (باب من التنبيه بالأدنى على الأعلى) فغير ظاهر الدلالة.

الثاني : أنه ليس المقصود من الآية نفي المثل من الله تعالى ، بل لها مع ذلك دلالة أخري هي أن نلفت إلى وجه حجة هذا الحكم ، وطريق برهانه العقلي .

وقولونا : (ليس كالله شيء) و (ليس مثله شيء) لا يفي بهذا الغرض .

وهنا عاد إلى قول الزمخشري ليفصله . وهذا نص كلامه لنتبين ما فيه من المغالطة . قال : (ألا ترى أنك إذا أردت أن تنفي عن امرىء نقيصة في خلقه فقلت: «فلان لا يكذب ولا يبخل» أخرجت كلامك عنه مخرج الدعوى المجردة عن دليلها ، فإذا زدت فيه كلمة فقلت : «مثل فلان لا يكذب ولا يبخل » لم تكن بذلك مشيراً إلى شخص آخر يماثله مبرأً من تلك النقائص بل كان هذا تبرئة له هو ببرهان كلي ، وهو أن من يكون على مثل صفاته وشيمه الكريمة لا يكون كذلك ، لوجود التنافي بين طبيعة هذه الصفات ، وبين ذلك النقص الموهوم .

على هذا المنهج البليغ وضعت الآية الحكيمة قائلة : (مثله تعالى لا يكون له مثل) تعني أن من كانت له تلك الصفات الحسنى ، وذلك المثل الأعلى لا يمكن أن يكون له شبيه ، ولا يتسع الوجود لاثنين من جنسه ، فلا جرم جيء فيها بلفظين ، كل واحد منهما يؤدي معنى المماثلة ليقوم أحدهما ركناً في الدعوى ، والآخر دعامة لها وبرهاناً) .

ووجه المغالطة في هذا الكلام أنه ذكر أولاً أن (ليس مثله شيء) لا يفيد الحكم ببرهانه العقلي ، ثم حين لجأ إلى المثل ذكر أن قولك : (مثل فلان لا يكذب ولا يبخل) تبرئة للشخص ببرهان كلي .

ثم إن هذا هو المعروف من أساليب العرب ، قال الشيخ عبد القاهر :

(ومما يرى تقديم الاسم فيه كاللازم (مثل) و (غير) في نحو قوله :

مثلك يثني المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

وقول الناس : مثلك رعى الحق والحرمة ، وكقول الذي قال له الحجاج : لأحملنك على الأدهم . يريد القيد . فقال على سبيل المغالطة : ومثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، وما أشبه ذلك مما لايقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ، لكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الجلال والصفة كان من مقتضى القياس ، وموجب العرف – والعادة أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ، ومن أجل أن المعنى كذلك قال :

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فردًا بلا مشبه [1]

وهذا ليس موضع خلاف بين أحد من علماء العربية ، فتقديم كلمة مثل في مثل هذه الأساليب يراد منه الكناية .

والمؤلف نفسه قد اعترف بذلك عند التمثيل ، وإن أنكره حين نفى عن (ليس مثل الله شيء) أن يكون يؤدي معنى الكناية .

وإذن فهذا المعنى الكنائي لا يتوقف على أن تقول : (ليس مثل الله مثل) فليبحث الباحثون عن تخريج آخر يتجه معه القول بأصالة الكاف .

ومما أنكرته على هذا الأستاذ الفاضل عليه رحمة الله أنه في الوقت الذي يقول فيه : إن (أكثر أهل العلم قد ترادفت كلمتهم على زيادة الكاف ، بل على وجوب زيادتها في هذه الجملة) . يقول في الصفحة المقابلة : (دع عنك هذا وذاك – يريد القول في بعض كلمات القرآن إنها مقحمة أو إنها زائدة – فإن الحكم في القرآن بهذا الضرب من الزيادة أو شبهها إنما هو ضرب من الجهل – مستوراً أو مكشوفاً – بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن) .

وخذ نفسك أنت بالغوص في طلب أسراره البيانية على ضوء هذا المصباح فإن عمى عليك وجه الحكمة في كلمة منه أو حرف ، فإياك أن تعجل كما يعجل هؤلاء الظانون ، ولكن قل قولاً سديداً هو أدنى إلى الأمانة والإنصاف . قل : الله أعلم بأسراره وكلامه ، ولا علم لنا إلا بتعليمه) [2] .

وهي نصيحة غالية ولا شك ، ولكن الذي لا نفهمه ولا نقره ، أن يصف هذا العالم الفاضل (أكثر أهل العلم) بأنهم جاهلون بدقة الميزان الذي وضع عليه أسلوب القرآن ، وبأنهم (ظانون) وبأنهم في قولهم بالزيادة بعدوا عن (الأمانة والإنصاف) .

ونحن نود بكل ما في قلوبنا من إيمان ، وبكل ما ندرك من البلاغة العالية في القرآن الكريم أن نجد وجها للحكم على حرف من القرآن الكريم بالأصالة ،

---

١ – دلائل الإعجاز ص ١٠٧ ، والبيتان للمتنبي .
٢ – النبأ العظيم ص ١٢٦ ، مطبعة السعادة .

ورفض القول بزيادته لفائدة كما عليه (أكثر أهل العلم) ، ولكننا نرى أن التكلف يفسد أكثر مما يصلح ، وأن القول بالزيادة مع توضيح الفائدة منها أولى من الإبعاد في التأويلات مما يغمض فهم المعاني ، أو مما يجعلها غير مستساغة .

والزيادة وردت في كلام العرب ، والقرآن جاء بلغتهم ، ونهج نهج أساليبهم فلا ضير أن تكون يه حروف مزيدة لتأكيد المعنى ، أو حتى لتحسين اللفظ – كما يرى بعض العلماء – .

١١– الواو في قوله تعالى : ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر : ٧٣].

وفي قوله سبحانه : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران : ٩١] .

وفي قوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافات : ١٠٣ – ١٠٥] .

وفي قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا﴾ [يوسف : ١٥] .

وممن قال بزيادة (واو النسق) ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) ومثل ببعض هذه الآيات ، ونقله الطبري عن بعض نحاة البصرة ، وذكر صاحب المغنى أن زيادة الواو مذهب الكوفيين والأخفش ، وجماعة .

ولكن جرى جمع من المفسرين على أنها غير زائدة في بعض هذه الآيات التي ذكرت فقالوا في آية الزمر إن جواب (إذا) محذوف ، والتقدير : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ أَبْوابُهَا) ﴿وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ دخلوها .

ومن هؤلاء الزمخشري ، ونص عبارته : (حتى – هي التي تحكي بعدها الجمل والجملة المحكية بعدها هي الشرطية ، إلا أن جزاءها محذوف ، وإنما حذف لأنه في صفة ثواب أهل الجنة ، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، وحق موقعه ما بعد خالدين ، وقيل : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها أي مع فتح أبوابها) .

فالزمخشري لم يقدر جواب الشرط ، ولكنه تركه مبهماً لما تركته الآية لأنه (شيء لا يحيط به الوصف) . هذا في الجواب الأول ، أما في الثاني فقد قدره (جاءوها) .

والضعف واضح في هذا التقدير الثاني .

وتبع الفخر الرازي وأبو السعود الزمخشري في الجواب الأول ، إلا أن الفخر جوز أيضاً أن تكون الواو في (وفتحت) واو الحال ، كما جوز أن تكون الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ زائدة ، وهذه الجملة هي جواب (إذا) .

وأيد الطبري (النحاة) في القول بزيادة الواو في قوله تعالى : ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ وجعل هذه الجملة هي جواب (لما) .

وذهب جماعة من المفسرين في آية (يوسف) منهم الزمخشري والرازي ، مذهبهم في آية الزمر ، أي إن جواب (لَمَّا) فيها محذوف تقديره : فعلوا به من الأذى ما فعلوا .

أما آية (آل عمران) . (ولو افتدى به) ، فقد كفانا مئونة البحث عما قيل فيها فضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الأسبق في بحث عنوانه : (درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز) الذي نشرته مجلة الأزهر ابتداء من عدد شوال سنة ١٣٨٦ هـ إلى عدد ربيع الأول ١٣٨٨ هـ وهو بحث جيد ، وإن كانت لنا عليه بعض ملاحظات .

وقد خص (الواو) التي قيل إنها زائدة ، ببحث ضاف نشر في ثلاثة أعداد وفيه ذكر ما قاله جمهور المفسرين في آية آل عمران ، وقد ناقش هذه الأقوال مناقشة علمية واعية ، وخلص إلى ترجيح رأي من الآراء التي ذكرها يخرج الآية الكريمة على أصالة الواو ، بعد أن أبطل كل قول بزيادتها.

نقل عن الفخر الرازي ثلاثة وجوه في تفسير الآية على أن الواو أصلية ، الثالث منها ، وهو وجه خطر ببال الفخر كما يقول إن الله سبحانه لا يقبل من الكفار ملء الأرض ذهباً ، ولو كان واقعاً على سبيل الفدية تنبيهاً على أنه لما لم يكن مقبولاً بهذا الطريق فبان لا يكون مقبولاً منه بسائر الطرق أولى .

وقد فهم الشيخ أن الفخر يجعل الواو عاطفة ما بعدها على شرط مقدر هو نقيض ذلك المذكور بعدها ، وأولى منه بالحكم المصرح به ، فيكون تقديره الآية : أن الكفار الذين ماتوا على الكفر لن يقبل من أحد منهم ملء الأرض ذهباً لو لم يجعله فدية له من العذاب ، بل لو جعله فدية .

وفسر الشيخ عبارة (لو لم يجعله فدية) بأن يكون قد تصدق به ، أو قدمه قربة ، أو وجهه في أي وجهة من الوجوه غير مريد به الافتداء من العذاب .

والمراد طبعاً تقديمه صدقة أو قربة في الآخرة ، بدليل الآية الأخرى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [المائدة : ٣٦] .

وبدليل قوله تعالى : ﴿وَلَوۡ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلۡعَذَابِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر : ٤٧].

فالكفار إنما يتطلعون إلى تقديم أموالهم يوم القيامة حين يرون العذاب ومن هنا قال ابن جرير في تفسير آية آل عمران (ولو افتدى به) : (فلن يقبل ممن كان بهذه الصفة في الآخرة جزاء ولا رشوة على ترك عقوبته على كفره ، ولا جعل على العفو عنه) .

فالتقديم إنما يكون في الآخرة هذه واحدة .

الثانية أن الشيخ تاج ، وهو يمهد لهذا البحث قال إن المقابل المسكوت عنه أولى بالحكم المصرح مع المنطوق من هذا المنطوق نفسه ، وأعاد هذا المعنى نفسه عندما تحدث عن الآية التي معنا حيث قال : (مع ملاحظة أن أحد الطرفين منطوق والآخر مسكوت عنه ثابت له الحكم بالطريق الأولى) .

ثم قال في آخر عبارته التي نقلناها : (فإذا كان لا يقبل منه ملء الأرض ذهباً لو أراد الافتداء به كما صرحت الآية فأولى ألا يقبل منه في غير ذلك من الوجوه) .

فإذا دققنا النظر وجدنا أن الأمر على خلاف ذلك ، فإنه لو كان قدمه صدقة ، أو في آية قربة ، ربما كان جديراً بأن يقبل منه ، ذلك أن الحكم المصرح به في هذه

الآية هو (عدم القبول) وليست الصدقة مثلاً أولى بهذا الحكم من الفدية ، ولو قيل فإذا لم يقبل منه حين يقدمه صدقة فأولى ألا يقبل منه حين يقدمه فدية ، لأن الفدية أقل عند الله تعالى من الصدقة .

ثم كيف يقدمه يوم القيامة صدقة ، أو قربة ، هل يتصور أن يفعل ذلك هناك ، أو هو مجرد افتراض .

إن الشيخ مشكور أن يبذل أقصى الطاقة ليبعد عن حرف واحد من القرآن شبح الزيادة ، ولكن لابد أن يكون التخريج سليماً ، وإلا وقعنا فيما فررنا منه .

فتخريج هذا الحرف على الزيادة ليس له وجه واضح ، وتخريجه على الأصالة ليس له وجه سليم ، فلم يبق إلا أن نُذكِّر هنا بكلمة الفخر الرازي التي كتبها ، وهو يفسر قوله تعالى : ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ من سورة العنكبوت ، قال الرازي : (ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة ، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولاتصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلاً) .

١٢- من في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام : ٣٤] وفي قوله سبحانه : ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ﴾ [الذاريات : ٥٧] وفي قوله عز قائلاً : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام : ٥٩] وقوله عز وجل : ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ﴾ [الملك : ٣] وفي قوله العلي القدير : ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ﴾ [المؤمنون : ٩١] وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام : ٣٨] من زائدة ، وشيء في موضع المصدر .

إلى آيات أخر حكم فيها بزيادة (من) :

أما الآية الأولى فقد جعل الزمخشري (من) فيها بمعنى بعض ، وقال : (بعض أنبائهم وقصصهم وما كابدوا من مصابرة المشركين) . فهي - عنده - أصلية . وكذلك فعل أبو السعود ولكن كان أصرح من الزمخشري حيث قال : (والجار والمجرور في محل الرفع على أنه فاعل ، أما باعتبار مضمونه أي بعض نبأ المرسلين ، أو بتقدير الموصوف أي بعض من نبأ المرسلين) .

ورويت الزيادة في هذه الآية عن الأخفش ، ونظرها بقولهم : أصابنا من مطر ، أي أصابنا مطر . ولكن يبدو أن المفسرين لم يأخذوا بهذا الرأي – وهم يوافقون (سيبويه) الذي لا يجيز زيادة (من) في الإثبات .

وسكت الزمخشري عن (من) في الآية الثانية ، وكذلك فعل أبو السعود والنسفي لأنهما يترسمان كثيراً خطى الزمخشري ، ويمكن أن نستنتج من صنيع كل هؤلاء أن (من) زائدة ، ولكنهم لم يروا أن يصرحوا بهذا الرأي .

وفي الآية الثالثة يشير صنيع الزمخشري إلى أن (من) زائدة ، وذلك حيث يقول: (وقريء ولا حبة ولا رطب ولا يابس بالرفع ، وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محل (من ورقة) ، وأن يكون رفعاً على الابتداء وخبره إلا في كتاب مبين) . وكذلك فعل أبوالسعود ، أما النسفي فقد قال : (من للاستغراق) ويفهم من هذا أنها زائدة ، وقد ذكر ابن هشام هذا حين قال في بيان أوجه (من) ـ الرابع عشر التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : ما جاءني من رجل ، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ، ونفى الوحدة ، ولهذا يصح أن يقال : بل رجلان ، ويمتنع ذلك بعد دخول من) .

وصرح رشيد رضا في المنار بإسقاط من فقال : (أي وما تسقط ورقة) ويبدو أنه ليس هنا وجه للقول بأصالة من في هذه الآية .

وفي الآية الرابعة ، وقد دخلت (من) على ما هو مفعول في الحقيقة . وقد سكت كثير من المفسرين عنها : الزمخشري والفخر الرازي وأبو السعود والنسفي والخازن . كل أولئك سكتوا ولم يشيروا أية إشارة إلى (من) في قوله سبحانه (من تفاوت) و (من فطور) .

وقد ذكر ابن هشام في المغنى أن (من) تزاد في المنصوب وفي المرفوع وذكر أن لزيادتها ثلاثة شروط . أولها : تقدم نفي أو نهي أو استفهام ، ومثل مع هذا الشرط بهذه الآية الكريمة من سورة تبارك ، والثاني تنكير مجرورها ، والثالث كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به أو مبتدأ . وهذه الشروط الثلاثة متوفرة في هذه الآية الكريمة [1] .

١- المغني جـ ٢ ص ١٦.

١٣- ما في قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٩] وقوله سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ١٥٥] وقوله جل شأنه : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح : ٢٥] .

وذكر ابن قتية أن (ما) قد تزاد كقوله : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون : ٤٠] و ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

وأورد ابن هشام في المغنى قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ونقل عن الزجاج قوله : (ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين) . ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود .

وذكر لما هذه عدة تخريجات .

قيل (ما) اسم نكره صفة لمثلاً ، أو بدل منه ، وبعوضه عطف بيان على (ما) والأكثرون على أن (ما) موصولة ، أي الذي هو بعوضة .

واختار الزمخشري كون (ما) استفهامية ، مبتدأ وبعوضة خبرها ، والمعنى : أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة . هكذا ذكر ابن هشام في المغنى .

غير أن الزمخشري اختار هذا الوجه إذا كانت بعوضة مرفوعة ، أما على قراءة النصب فيرى الزمخشري أن (ما) هذه إبهامية ، قال : وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً ، وزادته شياعاً وعموماً ، كقوله : أعطني كتاباً ما تريد أى كتاب كان . أوصلة للتأكيد كالتي في قوله : فبما نقضهم ميثاقهم ، كأنه قيل : لا يستحي أن يضرب مثلاً حقاً ، أو ألبتَّة . هذا إذا نصبت .

وكان الزمخشري يرى أن ما الإبهامية ليست زائدة بدليل عطف كلمة (صلة) عليها ، وهكذا فهم أبو السعود ، فقال : وما اسمية إبهامية تزيد ما تقارنه من الاسم المنكر إبهاماً وشياعاً .. كأنه قيل : مثلاً ما من الأمثال أي مثل كان فهي صفة لما قبلها.

لكن صاحب (الانتصاف) ناصر الدين بن المنير ، صاحب التعليق على الكشاف يري أنها حرفية زيدت لغرض الإبهام والعموم .

فيخلص أن (ما) في قراءة نصب بعوضة حرفية مزيدة .

وقد سبق قول الزمخشري أن (ما) في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ مزيدة للتوكيد واعترف الرازي بزيادة (ما) ، فقال في تفسير قوله تعالى : ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ﴾ (ما صلة ، كقوله . ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾) . ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ ، والمعنى : من خطاياهم أي من أجلها وبسببها) .

وذكر الزمخشري في (أياما تدعو) أن (ما) صلة للإبهام المؤكد لما في أي ، فصرح هنا بأن (ما) الإبهامية صلة ، وهي لا تكون صلة حتى تكون حرفاً .

وكذلك عاد أبو السعود هنا وذكر أنها (مزيدة لتأكيد ما في أي من الإبهام) .

وذكر ابن هشام أن (ما) تزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت نحو : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء : ٧٨] . ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال : ٥٨] أو غير جازمة نحو : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ [فصلت : ٢٠] .

١٤ – اللام (لام الجر) تزاد هذه اللام في مواضع جاء منها في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف : ١٥٤] .

ويسمون هذه اللام (لام التقوية) فهي مزيدة لتقوية عامل ضعف بتأخره ومن هذا القبيل اللام في قوله تعالى : ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف : ٤٣] .

وقد تزاد لتقوية عامل ضعف بسبب كونه فرعاً في العمل نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة : ١٠١] ونحو قوله سبحانه ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج : ١٦] وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨] .

واختلف في قوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۞ ﴿٣٥﴾ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون : ٣٥ – ٣٦] فقيل :

اللام زائدة وما فاعل : وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعني البعد والجار والمجرور خبر [1] .

كما اختلف في اللام في قوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل : ٧٢] فقال المبرد ووافقه على رأيه جماعة : إنها زائدة . وخالفه الجمهور . المبرد فسر (ردف) بتبع ولحق ، والآخرون ضمَّنوا ردف معنى اقترب .

وقد ذكر الزمخشري الوجهين في هذه الآية ، قال : (رد فكم بعضه وهو عذاب يوم بدر فزيدت اللام للتأكيد كالباء في ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾ أو ضمن معنى فعل تعدي باللام نحو دنا لكم ، وأزف لكم ، ومعناه تبعكم ولحقكم .

ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر .

وعبارة ابن هشام في المغنى تفيد أنه لا يقول بالزيادة ، وهو رأي حسن ، فطالما أمكن تخريج الآية على أصالة الحرف فإن المصير إلى ذلك أولى وأجمل .

وذكر الزمخشري في قوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وجوهاً :

١- أن تكون اللام زائدة (لأن العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه ، فعضد بها كما يعضد اسم الفاعل إذا قلت هو عابر للرؤيا لانحطاطه عن الفعل في القوة) .

٢- يجوز أن يكون (للرؤيا) خبر كان ، كما نقول : كان فلان لهذا الأمر ، إذا كان مستقلا به متمكناً منه ، وتعبرون خبر آخر ، أو حال .

ويبدو أن هذا التوجيه يجعل العبارة مفككة ، فالذي يتبادر إلى الذهن منها ، هو تعبير الرؤيا ، وأما إن كنتم للرؤيا ، فغير معهود ، ولا سيما أن الكلام لو اقتصر عليه لم يفد المراد منه ، فكان الخبر الثاني ضروري وليس كذلك الكلام إذا تعددت فيه الأخبار فمن التكلف الشديد قبول هذا الوجه .

١- مغني اللبيب جـ١ ، ص ١٨٥ .

٣ – أن يضمن تعبرون معنى فعل يتعدي باللام كان قبل إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا.

وهذا الوجه أيضاً ظاهر التكلف .

٤ – أن تكون (للرؤيا) للبيان كقوله : ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ .

واقتصر الفخر الرازي على وجهين من هذه الوجوه : نسب إلى البعض القول بزيادة اللام ، ونقل عن الزمخشري القول بأن (للرؤيا) خبر كان ونظَّر بقولهم : كان فلان لهذا الأمر إذا كان مستقلاً به ، متمكناً منه .

ومع ذلك فهذا الوجه غير مقبول لما ذكرته آنفاً .

والقول بالزيادة في مثل هذا التعبير لا ينشأ عنه أى محذور ، فهذا صنيع العرب في كلامهم ، وتقوية العامل إذا ضعف بحرف الجر مما يحفظ على العامل قدرته على العمل.

وعلي هذه الآية يقاس : (هم لربهم يرهبون) ولم يذكر فيها الزمخشري وجهاً غير القول بزيادة اللام ، ومن عجب أنه قال : (ونحوه للرؤيا تعبرون أي في دخول اللام لتقدم المفعول ، لأن تأخر الفعل عن مفعوله يكسبه ضعفاً) (وهذه عبارته) .

وزاد أبو السعود أن تكون لام العلة ، والمفعول محذوف ، أي يرهبون المعاصي لأجل ربهم لا للرياء والسمعة .

وهو أيضاً من باب التكلف ، لأن (يرهبون) فعل متعد ، ومفعوله موجود ، فما معنى أن نبحث عن مفعول آخر ، ونحمل الكلام على معنى يبدو أنه لم يسبق لأدائه .

١٥ – لا . قال ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) : (وقد تزاد لا في الكلام) .

والمعنى : طرحها لإباءٍ في الكلام أو جحد ، كقول الله عز وجل : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف : ١٢] أي ما منعك أن تسجد فزاد في الكلام (لا) لأنه لم يسجد.

وقوله سبحانه : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٩] يريد : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، فزاد (لا) لأنهم لا يؤمنون إذا جاءت .

ومن قرأها بكسر (إن) فإنه يجعل الكلام تاماً عند قوله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ثم يبتدي فيقول : ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ .

وقوله سبحانه : ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء : ٩٥] يريد: إنهم يرجعون ، فزاد (لا) لأنهم لا يرجعون .

وقوله سبحانه : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد : ٢٩] يريد: ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون ، فزاد (لا) في أول الكلام ، لأن في آخر الكلام جحداً .

وأما زيادة (لا) في قوله : ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ ۝٢﴾ وقوله ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧﴾ و ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ فإنها زيدت في الكلام على نية الرد على المكذبين ، كما تقول : لا ، والله ، وما ذاك كما تقول ، ولو قلت : والله ما ذاك كما تقول لكان جائزاً غير أن إدخالك (لا) في الكلام أولاً أبلغ في الرد .

وكان بعض النحويين يجعلها صلة ، ولو جاز هذا لم يكن بين خبر فيه الجحد ، وخبر فيه الإقرار فرق [1] .

وقد اختلف العلماء كثيراً في القول بزيادة (لا) وبخاصة في هذه الآيات التي ذكرتها ، وقد نسب القول بالزيادة إلى الكسائى والفراء والزجاج وأكثر النحاة .

وفيما نقلته عن ابن قتيبة ما يشير إلى هذه الخلافات .

والقائلون بالزيادة وأكثرهم من علماء النحو يرون أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ، والعرب يفعلون ذلك ، ودائماً يلتمسون معنى للحرف الزائد لأنه لا قائل منهم بأن في القرآن حرفاً جيء به لغير فائدة .

١- ص ١٨٩ ـ ١٩٢ .

والذين يمنعون الزيادة بعامة يرون أن هذا صنيع ينبغي أن ينزه عنه القرآن الكريم.

والذين يمنعونها في لا ، وخاصة في بعض المواضع التي قيل بالزيادة فيها يقولون إنه ينبغي أن ننزه القرآن أن يذكر حرف الجحد ، وهو يريد الإثبات .

وقد خصص الشيخ تاج أكثر بحثه الذي أشرت إليه آنفاً لنفي زيادتها وذكر فيه أكثر ما قاله النحاة والمفسرون ، وناقش أقوالهم مناقشة جادة مفيدة ، ولكن أحببت – هنا – أن أقف في موضعين :

الأول : في الكلام على زيادة (لا) في قوله تعالى : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ :

١- فقد ذكر تخريج الطبري وجماعة من المفسرين وهو أن هنا فعلاً محذوفاً يصح معه المعنى ، ويدل عليه المقام ، والتقدير : ما منعك من السجود فما أحوجك ألا تسجد.

٢- والفخر الرازي أطال القول في زيادة هذا الحرف ، وقد قال عند النظر في هذه الآية: (ظاهر الآية يقتضي أنه تعالى طلب من إبليس ما منعه من ترك السجود ، وليس الأمر كذلك ، فإن المقصود طلب ما منعه من السجود ، وقد عبر الرازي عن هذا بأنه إشكال اختلف في طريق حله العلماء .

وحل الرازي لهذا الإشكال أن (منع) هنا بمعنى (دعا) ، فكأنه قيل : (ما دعاك إلى أن لا تسجد) .

وهذا ما ردده السكاكي في باب المجاز المرسل حيث قال : (وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء وبين الداعي إلى تركه عندي أن يكون (منعك) في قوله علت كلمته : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ مراداً به : ما دعاك إلى أن لا تسجد وأن يكون (لا) غير صلة ، قرينة للمجاز ، ونظيره : ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه : ٩٢ – ٩٣] [1] .

١- مفتاح العلوم ص ١٥٦ .

ووضح ذلك المفسر أبو السعود حين قال : وقيل الممنوع عن الشيء مصروف إلى خلافه ، فالمعنى : ما صرفك إلى أن لا تسجد .

وواضح أن الكلام حينئذ من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الضدية .

واختار الشيخ تاج هذا الوجه غير أنه رأى العدول عن القول بالمجاز إلى القول بالتضمين الذي هو – في رأيه – من أقوى ما امتازت به بلاغة القرآن وأجمله وأبرعه.

فالفعل (منع) أشرب معنى الفعل حمل أو بعث .

وبهذا الذي سماه الشيخ التضمين ، وكان يسميه من قبله المجاز حل الإشكال في آية : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ . وفي آية : ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ .

ولكن ألا يمكن أن يقال : إن القول بأن (منع) بمعني (حمل) سواء كان مجازاً أو تضميناً لا يخرجنا من الإشكال ؟!

ذلك أن الذين رفضوا القول بالزيادة احتجوا بأنه لا يمكن أن يجيء الإثبات في صورة النفي ، فيقال لهم : وهل يصح أن يذكر الفعل الذي يدل على النفي ، ويراد به الفعل الذي يدل على الإثبات .

وإذا سلمنا لكم أن منع هنا معناها حمل أمكننا أن نأتي لأي فعل في القرآن فنقول : المراد به ضده ، ويكون قولنا هذا كقولكم .

وأيضاً . نسأل : ما الحكمة في هذا المجاز ؟ أو في هذا التضمين ؟ ولما ذا لم يقل القرآن الكريم : (ما حملك) ، وهل هناك سر بلاغي لهذا العدول عن اللفظ إلى ضده .

إن السكاكي نفسه حين ذكر الاستعارة ، والتشبيه اللذين يستعمل فيهما اللفظ في ضده من مثل قول الشاعر :

نقريهم لهذميات ثقد بها ما كان خاطر عليهم كل زراء

وفي قول الآخر : تحية بينهم ضرب وجيع

ذكر أن هذا يقصد به التهكم .

فما الذي قصد من المعاني البلاغية باستعمال (منع) مكان حمل ، سواء كان ذلك من قبيل المجاز أم من قبيل التضمين ؟

ثم إن الذي نعرفه في أساليب التضمين التي جاءت في كلام العرب أو في القرآن الكريم أن الفعل يضمن معنى فعل يناسبه – كتضمين (يخالفون) معنى يخرجون في قوله تعالى : ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ .

والمخالفة والخروج معنيان متلازمان .

أما أن يضمن الفعل معنى فعل مضاد له فلا نكاد نعرفه .

هذا . وقد ذكر الخطيب القزويني في الإيضاح بعد أن نقل كلام السكاكي هذا – نقلاً عن الراغب الأصفهاني – أن بعض المفسرين قال : إن معنى ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ ما حماك ، وجعلك في منعة مني في ترك السجود ، أي في معاقبة تركه .

قال : وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال : لو كان كذا لم يكن يجيب بأن يقول أنا خير منه ، فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه ، وإنما هو جواب من قيل له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ .

ويمكن أن يقال في جواب ذلك : أن إبليس لما كان ألزم ما لم يجد سبيلاً إلى الجواب عنه ، إذ لم يكن له من كالىء يحرسه ويحميه عدل عما كان جواباً كما يفعل المأخوذ بكظمه في المناظرة [1] . انتهى كلام الراغب .

قلت : ورأي هذا المفسر وجيه ، والاعتراض عليه محل نظر ، والإجابة عنه مجرد محاولة فيها بعض الطرفة .

وما المانع أن نقول إن قول إبليس (أنا خير منه) جواب عن سؤاله (ما حماك)؟

---

١ – الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٧٦ ، جـ٢ ، مطبعة السنة المحمدية .

وكأنه قال : أنا اعتقادي في فضلي عليه جعلني في منعة وعزة ، والاعتزاز بالنفس ، والكبرياء ، واعتقاد التفرد عند الإنسان تحميه في ظنه من أن يخضع لعدوه ، فهي – في نظره – سلاح قوي ، يحارب به في ميدان (الحروب النفسية) .

فإذا كان لابد من القول بأصالة (لا) في هذا الموضع فأحسن ما يقال – في رأيي – هو تخريج هذا المفسر ، ذلك لأنه يتمسك بمعنى لغوي صحيح ، متجنباً المجاز والتضمين ، وما يوجه إليهما من سؤال .

الموضع الثاني :

الذي أحببت أن أقف فيه مع الشيخ تاج هو حديثه عن زيادة لا وعدم زيادته في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت : ٣٤] .

فقد قال كثير من العلماء بزيادة (لا) الثانية في هذا الموضع ، وقد استعرض فضيلة الشيخ تاج أقوال العلماء في ذلك ، ثم وقف عند رأي للزمخشري يقول بأصالتها وخلاصته أن المراد بالحسنة – هنا – الجنس ، وكذلك المراد بالسيئة ، فكأن القرآن الكريم يقول : ولا تستوي الحسنات ، ولا تستوي السيئات ، أي أن الحسنات في ذاتها متفاوتة ، وكذلك السيئات متفاوتة في ذاتها ، ويجيء بالأولى عدم تساوي الحسنات والسيئات .

وهو ملحظ قد يلحظ ، ولكنه غير المتبادر من التعبير ، فإن الذي يسمع هذه العبارة من أرباب اللغة يتبادر إلى فهمه أن المراد نفي استواء الحسنة والسيئة .

وقد يقال : من أين حكم أن نفي استواء الحسنات في ذاتها، ونفى استواء السيئات في ذاتها يتبعه بالأولى نفي استواء الحسنة والسيئة ؟ إن هذا الأولى نفهمه نحن استناداً إلى ما يتبادر إلى أذهاننا من التعبير .

فمثلاً : لو قال إنسان : لا يستوي الطلاب ولا تستوي الطالبات على معني أن الطلاب في ذواتهم متفاوتون ، والطالبات في ذواتهن متفاوتات . يفهم من ذلك أنه لا يستوي الطالب والطالبة .

إن التعبير في ذاته إذا أريد مما قاله الزمخشري ، وأيده فيه الشيخ تاج لا يعطي هذه الأولوية ، وإنما يعطي حكمين منفصلين : الحسنات متفاوتة ، والسيئات متفاوتة .

فإذا أردنا الحكم فضيلة الحسنة على السيئة لزمنا تعبير آخر .

ثم إن الشيخ رأى أن يستعين بهذا الفهم في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر : ١٩ - ٢٢] .

فرأى أن (لا) لم تكرر في الجزء الأول من الآية لأنه لا يراد نفي استواء الأعمى في نفسه ، ولا نفي استواء البصير في نفسه ، ولذلك لم يصرح بالنفي في المقابل ما دام المقصود هو مجرد نفي التساوي بين الأمرين المتقابلين .

أما بقية هذه الآيات فهي على نحو ما قيل في : ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ .

وذلك أنه إذا كان فيها تقابل بين الظلمات والنور ، وبين الظل والحرور ، وبين الأحياء والأموات ، وكان مراداً أن ينفي الاستواء بين كل متقابلين فإن هناك معنى آخر يقتضيه التصريح بالنفي في ثاني المتقابلين ، وهو معنى لا يعارض ذلك المراد بل يتتبعه بالطريق الأولى .

وذلك أن الظلمات الحقيقية الحسية متعددة متفاوتة بالقوة والضعف والشدة والخفة ، وكذلك الظلمات المعنوية التي جعلت تلك تمثيلاً لها - وهي الضلالات هي أنواع متفاوتة من غير شك .

وكل من النور الحسي المعهود ، والمعنوي الذي هو الهداية والرشاد له أفراد متفاوتة أيضاً بالقوة والضعف .

ومثل ذلك يقال في الظل والحرور ، وهما تمثيل للثواب والعقاب ، وكذلك الحال في الأحياء والأموات ، وما جعل الأحياء والأموات تمثيلاً لهم ، وهم المؤمنون والكفار.

وإذن فالمراد نفي استواء كل واحد من هذه المتقابلات في نفسه ، ثم نفى استوائه ومقابله بالأولى .

وقد عاب الشيخ على الزمخشري أنه لم يعرض هنا لرأيه الذي ذكره في آية : ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ .

والزمخشري أدق نظراً من الشيخ . وهو رجل ذو ذوق وبيان في العربية ولعله أدرك أن ما صار إليه الشيخ مزق الآيات تمزيقاً فجعل المراد من الأولى نفي الاستواء بين المتقابلين ، وفي باقي الآيات نفي تساوي كل من المتقابلات في ذاته أولاً .

وإذا كان الأعمى والبصير لا تتفاوت أفرادهما الحسية ، فإن أفرادهما المعنوية متفاوتة ، فعلى طريقة الشيخ : المراد من الأعمى هنا الضال ، ومن البصير المهتدى ، ولا شك أن أفراد الضال والمهتدى متفاوتة .

وهل لو قيل لا يستوي العميان ولا يستوي البصراء يعجزنا القول إن أفراد كل منهما متفاوتة .

والعمى أنواع ، وكذلك البصر أنواع .

أعمى ضعيف الإحساس بالأشياء ، وأعمى قوى الإحساس وبينهما درجات في القدرة على الإحساس بالحياة .

وفي البصراء الأعشى والأعور وزرقاء اليمامة .

وكذلك فعل الشيخ في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓـُٔ﴾ [غافر : ٥٨] فقد جعل نفي التساوي في أول الآيتين بين المتقابلين ، ثم جعله بين كل من المتقابلين في النفس ، فعرض الآية للتمزيق ، وهو ما يأباه الذوق العربي .

وعندي أن القول بزيادة الحرف أولى من هذا التكلف الذي يفتح أبواباً للاعتراض.

هذا . ولعلنا من هذا العرض قد وضح لدينا آراء بعض العلماء في القول بالزيادة وعدمها ، ومع ذلك نزيد الأمر إيضاحاً فنذكر ما وقفنا عليه من وجهات نظر بعض العلماء في هذه القضية .

عرفنا رأي أبي عبيدة والفراء وابن قتيبة والزمخشري وغيرهم ممن ورد ذكرهم في هذا البحث .

وأريد هنا أن أعرض بشيء من التفصيل لموقف بعض العلماء المفسرين من قضية زيادة حرف في بعض آي القرآن .

ابن جرير الطبري :

من أوائل المفسرين ، كتب تفسيره في حوالي سنة ٢٧٠ هـ . وهو كثير النقل عمن سبقوه من اللغويين ، والنحاة وأصحاب معاني القرآن ، كما أنه كان شديد الثقة بالنحويين .

ويبدو من مجموع النظر في صنيعه في تفسير الآيات التي قيل إن فيها حروفاً زائدة أنه معتدل في قضية الزيادة في القرآن الكريم .

لا سيما أنه كان كثير الاعتماد على آراء السابقين ، وموقف النحاة من قضية الزيادة معروف كما يتبين في أثناء هذا البحث .

لكن ابن جرير يبدو أميل إلى القول بأصالة الحرف ما وجد لذلك تأويلاً سليماً .

وموقفه من الزيادة يتمثل في ثلاثة اتجاهات :

١ – القول بالزيادة . ويتبين ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد : ٢٩] فهو يفسرها على أن (لا) زائدة ، ويعلل ذلك بتعليلين :

الأول : أن العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام داخله في أوله أو آخره جحد غير مصرح به ، كقوله في الجحد الذي لم يصرح به : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف : ١٢] وقوله : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٩] وقوله : ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء : ٩٥] .

الثاني : قراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه : (لكي يعلم أهل الكتاب) .

وهو يجعل الضمير في (ألا يقدرون) راجعاً لأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بمحمد ﷺ ، في حين يجعله الذين لا يقولون بالزيادة كأبي مسلم الأصفهاني والفخر الرازي عائداً إلى رسول الله ﷺ .

ومن كلام الفخر الرازي في هذا المقام : (وأعلم أن أكثر المفسرين على أن (لا) هنا صلة زائدة ، والتقدير ليعلم أهل الكتاب .

وقال أبو مسلم الأصفهاني ، وجمع آخرون : هذه الكلمة ليست بزائدة) .

فالطبري مع أكثر المفسرين ، بل لعل من بعده اقتدى به في القول بزيادة (لا) هنا.

كما يتبين عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤﴾ [الصافات : ١٠٣ ، ١٠٤] ، فهو يقول : إن جواب (فلما) هو ناديناه ، والواو فيه زائدة ، وتقدير الكلام . فلما اسلما وتله للجبين ناديناه ، قال : (وأدخلت الواو في ذلك كما أدخلت في قوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر : ٧٣] ثم قال : وقد تفعل العرب ذلك فتدخل الواو في جواب (لما) وحتى إذا وتلقيها .

هذا مع ملاحظة أن الطبري في هذه الآية الثانية قال إن جواب إذا محذوف ، تقديره : (ادخلوها ، وإن كان نقل عن بعض نحاة البصرة القول بزيادة الواو .

٢- التوقف ، وعدم ترجيح رأى على رأي ، وتظهر ذلك في قوله : (اختلف أهل التأويل في تأويل قوله تعالى : ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة : ٧٥] فقال بعضهم : عني بقوله : (فلا أقسم) أقسم .

ثم روى ذلك عن سعيد بن جبير .

وقال بعض أهل العربية : معنى قوله (فلا) فليس الأمر كما تقولون ، ثم استأنف القسم بعد ، فقيل : اقسم .وهو يقصد بقوله (بعض أهل العربية) الفراء ، فقد جاء في لسان العرب (٢٠ – ٣٥٣) قال الفراء : وكان كثير من النحويين يقولون : (لا) صلة .

قال : ولا يبتدأ بجحد ، ثم يجعل صلة يراد به الطرح ، لأن هذا لو جاز لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه ، ولكن القرآن العزيز نزل بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام) .

كما يظهر في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام : ١٠٩] فقد ذكر الرأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر .

قال : عن مجاهد : (وما يشعركم . وما يدريكم أنكم تؤمنون إذا جاءت ، ثم استقبل بخبر عنهم فقال : إذا جاءت لا يؤمنون . وعلى هذا التأويل قراءة من قرأ ذلك بكسر ألف (إنها) على أن قوله : ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبر مبتدأ منقطع عن الأول ، وممن قرأ ذلك كذلك بقصر قراء المكيين والبصريين) .

وهذا قول بأصالة (لا) في (لا يؤمنون) .

ثم قال : (وما يشعركم أيها المؤمنون بأن الآيات إذا جاءت هؤلاء المشركين بالله أنهم لا يؤمنون به - ففتحوا الألف من (أن) وممن قرأ ذلك كذلك عابه قراء أهل المدينة والكوفة . وقالوا : أدخلت (لا) في (لا يؤمنون) صلة ... وقد تأول قوم قرءوا ذلك بفتح الألف ، من أنها بمعنى لعلها ، وذكروا أن ذلك كذلك في قراءة أبي بن كعب) [1] .

٣- ترجيح القول بأصالة الحرف على زيادته كلما وجد لذلك تأويلاً مقبولاً ، وهذا كثير في تفسيره .

ومن ذلك أنه سرد بعض الآراء في (لا) من قوله تعالى : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ ثم قال : (والصواب عندي من القول في ذلك أن يقال : إن في الكلام محذوفاً قد كفى دليل الظاهر منه وهو أن معناه : ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد ، فترك ذكر (أحوجك) استغناء بمعرفة السامعين) .

١- تفسير الطبري جـ٧ ، ص ٢١١ ــ ٢١٢ .

ومن ذلك اختياره أصالة الواو في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران : ٩١] ، وذلك حيث يقول: (وأدخلت الواو في قوله : ﴿وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ لمحذوف من الكلام بعده ، دل عليه دخول الواو كالواو في قوله : ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾ . وتأويل الكلام : وليكون من الموقنين أريناه ملكوت السموات والأرض ، فكذلك ذلك في قوله ولو افتدى به) .

فلو عنده شرطية ، وجوابها محذوف تقديره : لا يقبل منه أيضاً .

وقد أشار إلى القول بالزيادة ، ولكنه حكاه فقط وسكت عنه ولم يرفضه ، وذلك حيث يقول : ولو لم يكن في الكلام واو لكان الكلام صحيحاً ، ولم يكن هناك متروك ، وكان فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به .

****